http://www.almadapaper.com - E-mamil: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1464) السنة السادسة - الاربعاء (25) آذار 2009

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

المثقف وشبكة علاقات السلطة:

2- آليات الإقصاء والإدماج

سعد محمد رحيم

فالإقصاء والإدماج أنماط ودرجات، وحالات ظاهرة وخفية، مباشرة وغير مباشرة، واعية ولاواعية. إنهما تجليان لاشتباك علائقي غاية في التداخل والتعقيد، مخفي خلف غلالات كثيفة مما توجدها إيديولوجيا السلطة الاستبدادية/ الكليانية، ومصنع تزويرها وأكاذيبها الإعلامي والدعائي، وممارساتها القمعية. وإذا كان الإقصاء ببساطة هو نبذ وإبعاد ومعاقبة مجموعة من البشر لا تقبل الترويض ولا ترغب بالاندماج في ماكنة النظام الاستبدادي/ الكلياني، وتفكر بحرية، وتسعى إلى المواجهة، في مقابل أن الإدماج هو احتواء المجموع وجعله طوعاً أو كرهاً جزءاً من تلك الماكنة بلا حول ولا قوة، فإن كلاهما (الإقصاء والإدماج) يكادان أن يكونا صنوين. فآليات أحدهما تحرّك آليات الثاني. إنهما التمظهران الجدليان لسلوك النظام الاستبدادي، والمنشئان لحركتها في الواقع، والمدمران له، في نهاية المطاف. فهما بالنسبة لذلك النظام وسيلة دفاعية ومحرّك داخلي وآلية اشتغال، أي ضرورة للعمل والاستمرار. وبدراسة المقصي والمدمج يمكن أن نتعرف على طبيعة ذلك النظام والكيفية التي بها يقونن الحياة والموت يغري بالفردوس الزائف، ويدّعي منح البركات والغفران، ويستنزل اللعنة، ويوقد الجحيم، يهدد بها، ويلقي فيها من يشاء من غير حساب.

تعمل آلية الإقصاء في إطار شروط قسرية، وظروف موضوعية قاهرة، تغذيان تلك الآلية وتحركانها وتفسّرانها أيضاً. تتجلى بدءاً في ذلك الانفصال الذي يحدث بين الدولة (التي هي التجسيد السياسي الأعلى للسلطة في الواقع الحضاري) والمجتمع حين تتضاد مصالحهما وتوجهاتهما. ففي اللحظة التي تبحث فيها السلطة عن وسائل حماية لها من المجتمع فإنها تمهّد لنفسها، كوسيلة دفاعية، أرضية تسويغية للإقصاء. تقابلها، من جانب آخر، سعي حثيث نحو الإدماج، قوامها الترغيب أو الترهيب، أو كلاهما في الوقت نفسه. والمثقف المقصي الناشط هو من تجاوز الخطوط الحمر وتجنب الوقوع في فخ الشبكة العنكبوتية للسلطة، أو بقي على مسافة منه، هي مسافة الصدام والمناورة جاعلاً بينه وبينها أرضاً حراماً ملغومة.. المثقف المقصي والسلطة الاستبدادية قطبان يتآمر أحدهما على الآخر. الأول من أجل بيان تهافت منطق وجود وخطاب وعمل الثاني وإرباك حركته، ونسف أسسه. والثاني من أجل إقصاء الأول قبل التفكير بإعادة تأهيله وإدماجه. أو إبعاد تأثيره ومن ثم إقصائه أكثر وأكثر. وقد يصل الأمر، في كثر من الحالات، حد المحو الجسدي.

وبقدر ما يمثل الإقصاء إبعاداً عن مركز الفعل ودائرته، فإنه يمثل إبعاداً عن أنطقة الحرية والكرامة الإنسانية. فالإقصاء محاولة لانتزاع الجوهر الإنساني من المرء، من طريق سلب حريته؛ أي تضييق حد الممكن والمتاح له في الفعل والرؤية والتعبير. وماذا يكون الإنسان غير ذات تتحرك بأقصى حدود الممكن الإنساني وبرؤية واعية عميقة، وقدرة على التعبير عما يراه أنه الصواب والحق والخير والجمال ويخبرنا ميشيل فوكو بأن "السلطة لا تُمارس إلاّ على ذوات أحرار"، وأن "في صميم أية سلطة، وكشرط دائم لوجودها عصيان، وحريات جموحة" ولذا "فإنه لا توجد علاقة سلطوية بلا مقاومة وبلا مخرج أو مهرب، وبلا انقلاب محتمل". يأخذ الإقصاء أشكالاً عديدة منها التجاهل والتحجيم والتشهير والنفي والاعتقال والسجن والإعدام. والمقصي هو نتاج عرضي للنظام الاستبدادي الكلياني، فمنطق هذا النظام الداخلي وآلياته يفرزان المقصي كضرورة ليمارس النظام فعله. فالمقصي بقدر ما هو ضد، هو شرط ليكون التحكم واقعاً. ولكي يشخّص المقصي ينبغي ان تعيّن خصائصه/ خطاياه. وتتوسع وتضيق مساحة هذه الخصائص/ الخطايا تبعاً للواقع الموضوعي للنظام ومديات تحكمه في المكان والزمان. حيث يسمّى المقصي ويُعرّف: منتمياً إلى أقلية (أقلية دائماً من العاقين والمارقين)، مشكوكاً بانتمائه العرقي أحياناً، وخائناً عميلاً للأجنبي أحياناً، ومنحرفاً أحياناً. ومن يسمّى ويُعرّف في مناخ القمع والاستبداد يتلبس التسمية، وتسميته كافية لهرب الآخرين منه هربهم من الإصابة بعدوى مرض مميت. ناهيك عن تأليب الجهلة ضده. في سبيل المثال أن يُقال؛ (إنه من الحزب الفلاني، من الطائفة الفلانية، من المنطقة الفلانية، من العشيرة الفلانية، الخ). حيث تستدعي التسمية، في الذهن الانفعالي والمحدود التفكير، جملة من الصفات المنفرة والاستفزازية. ويكون هذا فعالاً في المجتمعات التي تعرضت لسياسات تجهيل وغسيل مخ ودعايات مفرطة. وغالباً ما يطول الإقصاء أصحاب الفكر والضمير الحرّين. يبدأ فعل الإقصاء من فشل محاولة السلطة الاستبدادية/الكليانية بمؤسساتها المسيطرة في تحييد العقل (عقل النخبة المثقفة) وترويضه وضمان امتثاله. وبذا ينصب الاهتمام على الجسد، وكما يقول مالرو في كتاب (الوضع البشري) فإن الانتقام السريع لا يتاح إلا من الجسد. وهنا لن يكون الاعتقال والتوسل بالتعذيب إلا مقترحاً واحداً. وقد يغدو إلحاق الضرر النفسي أجدى في بعض الأحيان. ومن صور الإقصاء الأخرى العزل (النفي في الداخل). والإنسان المعزول، المنتزع القدرة على الفعل في المكان، أي ذاك الذي يوجد في مكانه ولا يوجد في آن معاً، لن يكون سوى وجود معطل. وثمة الإرغام، وهو نمط من الإقصاء عن الذات، عن حقيقة الذات، فحين يُرغم المرء على اتخاذ موقف أو قرار لا يتوافق مع قناعاته، أو حين يعلن تنصله عن انتمائه السياسي أو مبادئه التي يؤمن بها رغماً عنه، معناه أن يُقصى عن أرضيته الطبيعية التي رسّخ جذوره في أعماقها ليدمج ويُلقى في أرض أخرى غريبة عليه. فيبقى بعدئذ يعاني ازدواجية (ظاهرة أو خفية).. يتمزق بين مرجع يلوذ به في ساعات خلوته مع نفسه واضطرام وعيه أو حنينه، وولاء مبالغ به لسلطة يخافها.. إنه موزع بين منطقتين، علاقته بكليهما هشة. منطقته الأولى التي أقصي منها تدينه وترفضه، والمنطقة الثانية التي أُدمج فيها تقبله على مضض وتشك بأمره وتعيّره بماضيه. وقد يصل الأمر ببعضهم ممن أصيبوا بشرخ في العقل وعطب في الروح أن يتحدثوا ويهتفوا بحماسة بالشكل الذي يعاكس آراءهم وامزجتهم الحقيقية، في لحظة نفاق مروعة، ومن غير أن يدركوا فداحة التناقض والازدواجية فيما يقولون ويفعلون.

إن إدماجاً قسرياً يعقب عملية الإقصاء لا يمزق التاريخ الشخصي للكائن فحسب، بل تتعدى عملية التمزيق لتمس جوهر الوجود، وذلك هو خراب الفكر والروح. ها هنا يمسي المرء مهمشاً ومريباً وزائداً عن الحاجة ومحكوماً بموت بطيء، أو ميتاً.

المقصي هو المتمرد السلبي، هو الذي يُمثّل في خطاب السلطة شاذاً مرذولاً عاقاً، ضالاً، مارقاً وخطراً، ومرشحاً للخيانة أو خائناً. فالمقصي يسمّى، والتسمية تلك تكون مشحونة بدلالات منفرة ومنكرة اجتماعياً. دلالات ذات وقع سياسي أو ديني أو أخلاقي بمحمول سيكولوجي ثقيل يكون كافياً لتسويغ فعل الإقصاء لدى شرائح معينة (واسعة أحياناً) من المجتمع الممتثل الذي تهيجه كلمات من قبيل: (خائن، ملحد، منحرف، عميل، الخ)، حيث تُلجم أسئلة من قبيل؛ أهو (المقصي) حقاً كذلك؟ كيف، ولماذا؟، ومن حكم عليه هذا الحكم؟ وهل يمتلك، مُصدِر الحكم الأهلية والشرعية لإصدار قرار الحكم ذاك؟ وأية معايير استخدمها في إطلاق حكمه؟.. تلك أسئلة مغيبة عن الأذهان، أو غائبة لأن لا أحد يجرؤ على طرحها علناً، في الضوء والهواء الطلق. في جو كهذا ثمة تدفق لا ينقطع للتهم، ودائماً هناك حدود جديدة وشبهات جديدة، تسمم المناخ السياسي والاجتماعي. ومع مرور السنوات يجد كل فرد نفسه متلبساً بخروقات/ جرائم شتى قد يشك أو لا يدري إن كان ارتكبها حقاً، وهي مما يمكن أن تودي به إلى السجن أو حبل المشنقة. فالفرد يخفي ذنوبه وهو يبحث دوماً عن مسوغات لسلوكياته، أمام الآخرين (وأحياناً حتى أمام نفسه) مسوّغات، يستحضرها ويحفظها عن ظهر قلب، قد تعينه أو تنقذه فيما إذا تعرّض لأي تحقيق أو استجواب بشأنها. إنه امرؤ غائص في القلق. يحدث فعل الإقصاء على تخوم المنطقة الإشكالية المتوترة بين السلطة والمعرفة، أو في النسيج المعقد الذي يفرزه التداخل بين السلطة والمعرفة. فالسلطة المعززة بمعرفة ما تنتج الآليات المناسبة للقبول والرفض، للإدخال والإخراج، للمباركة أو التشهير والنبذ. وباصطلاحنا؛ للإقصاء والإدماج. إنها ترتب الوسط السياسي والاجتماعي والثقافي بالكيفية التي تجعل من هذه السلطة مركزاً ومن الآخرين توابع أو مطرودين. والإقصاء يتخذ معنى قمع خطاب ما، هو خطاب الثقافة المعارضة. والمقصي هو من يُحجب خطابه، أو يُجتزأ ويُختزل ليُعاد عرضه مشوهاً وقابلاً للإدانة. هنا يكون للإقصاء بعده السيكولوجي الاجتماعي إذ يُصاغ خطاب المقصي مبتوراً، ويُمثّل في خطاب السلطة كما لو أنه انتهك محرمات المجتمع، أي بالشكل الذي يُحرك المجتمع ضده سلبياً. وقد يغيّب المقصي من ذلك الخطاب (خطاب السلطة) ويجري تجاهله وهذه صورة مختلفة للإقصاء. والإهمال ليس معناه عدم الاعتراف بالآخر وسلطته حسب، بل حجب وإخفاء طبيعة وشكل وقوة الصراع الواقع أو المؤجل أو المحتمل معه. وقد تصل المواجهة حد الصدام المسلّح أو الحرب. ومع ذلك يتم التستر على طبيعة الصدام أو تزييف وقائعه أو حتى إنكار وقوعه.

تحوّل آليات الإقصاء في المجتمع من نسيج متماسك إلى ذرات معزولة بعضها عن بعض، على الرغم من وجود أشكال لمؤسسات تجميعية. والحقيقة أن هذه المؤسسات مرتّبة بطريقة تمنع قيام أي مبادرة جماعية خارج نطاق السلطة وسياساتها وأهدافها. فالنظام الاستبدادي/ الكلياني يحتوي الإنسان من خلال فصله عن محيطه (الجماعة البشرية) فالفرد لا يُدمج إلا بوضعه في حالة اغتراب، فالمدمج مغترب، يسم علاقته بالآخرين خللاً فادحاً. فهو في اللحظة التي لا يستطيع فيها الانسجام والتناغم مع المحيط يكون مهياً لكي يُدمج، ليكون جزءاً، أحياناً بالرغم منه، في آلة السلطة. فمنطقياً لا تُدمج إذا لم تُعزل. إن القوة التي تجسدها علاقاتك الاجتماعية ستحول دون إدماجك، ضد إرادتك. لذلك ينبغي إضعاف هذه القوة وقتلها من خلال تخريب علاقاتك الاجتماعية. وتخريب العلاقات الاجتماعية لن تتأتى من خلال منع صلة الفرد بالآخرين، فذلك أمر مستحيل. ولكن من خلال تلغيم وتشتيت وتحوير أنماط هذه العلاقات بحيث يُعسر، في إطار هذه العلاقات إنشاء قوة مضادة ذات إرادة وقدرة على الفعل. فآليات المراقبة والقمع والإلهاء والإشغال والدعاية والإغراء والإرهاب (الجزرة والعصا) تخلق الإنسان العديم الثقة بنفسه وبالآخرين، ضعيف الإرادة وغير مستعد للفعل المضاد. فهو هنا كائن مستلب معزول.. أن تُعزل من أجل أن تُدمج هو أن تغترب عن جوهرك إنساناً.

إن اللافاعلية، ها هنا، مرتبطة بمفهوم الاغتراب وقد وصل أقصى حدوده أو كاد. والاغتراب لا يظهر في علاقة الفرد بالآخرين فقط، وإنما في علاقة الفرد بذاته أيضاً. ففي اللحظة التي تنهار قاعدة علاقاته الاجتماعية فإن ممكناته التي تتغذى من هذه العلاقات سوف تضمحل ليغدو كائناً بلا قدرة على الفعل. وحتى لو قام بفعل ما فإن هذا الفعل سيبقى عقيماً ومشوشاً ويائساً. إنه منذ هذه الآونة يكون مهياً للإدماج. وهناك ممن عانوا من جور سلطات بعينها، وكانوا حانقين عليها، وعلى الرغم من ذلك قبلوا الإندماج في هياكلها. لماذا؟

لا شك في أن الرجوع إلى مفاهيم (إزدواجية الشخصية، الشعور بالنقص، ضعف الإرادة، الجبن، الاستسلام، النفاق الاجتماعي، الخ) قد يكون مفيداً، بيد أنه لا يفي بالغرض تماماً.. إن إنساناً مثل هذا هو وليد عوامل سيكولوجية/ اجتماعية معقدة.. هو ابن تجربة مريرة وتاريخ شائك. إنه مشوه في الفكر والروح بعد أن تعرض إلى محبطات وضغوطات وقوى قمع، وعانى الألم والخوف والقلق والتردد ووصل حد اليأس. فالجيل الذي يعيش في ظل نظام استبدادي فاشي، حتى ولو لسنوات قليلة، يكون قد تحمّل أكثر مما تحمّلته أجيال لم تعرف مثل وطأة ذلك النظام. إن المقصد النهائي من الإقصاء، كما من الإدماج، هو إلغاء الكينونة الإنسانية وعياً وقدرة وفعلاً. فالإقصاء هو المسعى لتحجيم ومحو طاقة الإنسان العصية على التوظيف في ماكنة النظام الاستبدادي/ الكلياني. كما أن الإدماج هو السعي لتقويض أسس الوعي الإنساني وإهدار الطاقة الإنسانية وشل قدرة الإنسان على الفعل الخلاق. أو استثمارها قسراً لمصلحة النظام ذاك.

مع مرور الوقت، وبالخديعة والمناورة والدسائس الخفية، تتوطد أركان النظام الاستبدادي وتصبح قوة آلية كاسحة عمياء تطول الأفراد جميعاً، أولئك العائشين في مجالها. فتراتبية النظام التي تبدأ من وثن/ رمز كلي القدرة، نزولاً حتى أتفه مخبر يمكن أن تسحق أي أحد - أي أحد آخر. إذا ما فشل في التكيف مع قانونها الفيزياوي العام، التكيف سواء بالخضوع أو بالمراوغة، بالاندماج أو بالإفلات (الإقصاء).. إن كتمان المشاعر والأفكار، والنفاق والسلبية والازدواجية والتهرب واللعب على الحبال والنضال الخفي كلها وسائل مراوغة - مع اختلاف في الدرجة والنوع - للحيلولة دون السقوط تحت العجلات الشيطانية الماضية بلا هوادة، أو رحمة، وإلى أجل غير مسمى. (كان هتلر يتحدث عن إمبراطورية الألف عام، ويتم تداول عبارة - وإلى الأبد - في خطاب الأنظمة الاستبدادية/ الكليانية بلا حياء).

يشتغل النظام الكلياني تحت وهم وذريعة الوحدة الداخلية والاستقرار والانسجام والولاء المطلق. فكل فرد، افتراضاً، هو مدمج أولاً، وهو في الوقت نفسه مشروع مقصي، وإذن هو مرشح للإقصاء. الإقصاء الذي هو، منذ البدء، احتمال قائم أبداً، ومصير يهدد الجميع. فحتى المدمج يظل مشكوكاً في أمره، وموضوع مراقبة من قبل آخرين هم مواضيع مراقبة بعضهم بعضاً. المدمج كائن هو في طريقه، طال ذلك أو قصر، إلى الإقصاء. يولد النظام الكلياني وهو يحمل في داخله، أو يولّد معه أكثر من جرثومة لموته، العمل بالإقصاء واحدة منها. وإذا كان الإقصاء إحدى آليات ذلك النظام من أجل أن يستمر لأطول مدة، فإنه، من الجانب الآخر، آلية الدمار له. فالإقصاء يعينه، مؤقتاً، في مواجهة معضلاته واختلالات بنيته، لكنه بالمقابل يمهد لتصعيد فاعلية المقصيين ضد النظام لأنهم سيجدون الفرصة السانحة فيما بعد، بمساحة للمناورة أوسع.

الإقصاء هو دواء مسكّن لا يستطيع النظام الاستبدادي/ الكلياني العمل من دونه، لكنه ذو نتائج عرضية خطيرة ومميتة، لا يستطيع النظام عمل شيء إزاء استفحالها أخيراً. أو لا يستطيع التعرف على طبيعة وحيوية الجرثومة الناخرة التي تتخلق من فعل الإقصاء إلاّ بعد فوات الأوان. وذلك لسبب بسيط هو أن هذا النظام لا يشتغل بآليات التقويم والمراجعة والنقد الذاتي.. إنه يستطيع أن يرد بعنف، ويواجه بصلافة، ويقمع بقسوة، ويؤجل، لكنه أبداً، في أية جولة، لن يستطيع أن يحسم الصراع تماماً. ولن يقدر، مهما جار واستبد، على كسب الجولة الأخيرة، طالما أنه لا يدرك، أو لا يريد أن يعترف بـ (عنصر الهدم وقانونه) العاملَين بدأب في أحشائه.

> الإقصاء والإدماج مفهومان لابد من أن يجري استقصاؤهما في إطار شبكة علاقات سلطوية متنافذة، متغيرة. قد يكونان في بعض صورهما وتمظهراتهما عابرين وعرضيين. غير أنهما، ودائماً ما، ينزعان إلى النشاط في لحظة تطلبهما في سياق استراتيجية السلطة (ولاسيما الاستبدادية - الكليانية) وفعلها. ومن الممكن، وإنْ ليس بيسر، الوقوع على ميكانزماتهما (آلياتهما) عبر الرصد والمعاينة والتحليل العلمي، مع توقع الكيفية التي تشتغل بها تلكما الآليتان.

الدراسات العليا .. مؤشرات على صناعة الكفاءات الوهمية

د. جليل وادي

اذا كانت الدراسات العليا تشكل رافدا اساسيا لصناعة الكفاءات العلمية الفاعلة في خطط التنمية القومية ، ومحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي من الكوادر البشرية المؤهلة ، فان الاهتمام بهذه المرحلة الدراسية يعد مسألة في غاية الاهمية ، ذلك ان التهاون او اللامبالاة او التراخي (تحت اية ذريعة) في الاجراءات التي من شأنها الارتقاء بها ، تعرض البلاد الى مخاطر جسيمة لاتقل شأنا عن الاخطار المحدقة بها .

ومع ان الجهة المعنية بهذه المسألة والمتمثلة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي لم تدخر جهدا من اجل تطوير الدراسات العليا كمّا ونوعاً، وقد اتخذت العديد من الخطوات التي يراد بها النهوض بهذه المرحلة الدراسية لتأهيل الكوادر المتخصصة التي تقتضيها عملية التعليم العالي ، وتعويض النقص الحاصل جراء الهجرة الكثيفة للكفاءات العلمية الى خارج البلاد نتيجة الظروف الامنية المتدهورة خلال السنوات المنصرمة ، وقبلها الضغوط السياسية التي كانت قد تعرضت لها تلك الكفاءات، او بسبب القمع الفكري او ضيق مساحة حرية البحث العلمي، الا ان تلك الخطوات وبخاصة التوسع في القبول في الدراسات العليا انتجت ثمارا يانعة من جانب ،وادت من جانب آخر الى ترهل الدراسات العليا، ما ألحق شديد الضرر بجسد العملية التعليمية والبحثية ، وبهذا الصد نود لفت الانظار الى مايأتي:

الكم على حساب النوع

ندرك تماما ان الغاية من التوسع في القبول بالدراسات العليا اتاحة المزيد من الفرص للراغبين بإكمال دراساتهم العليا ،فضلا عن الغايات المتعلقة بخطط التنمية ، الا ان هذا التوسع جعل الطريق سالكة امام الكثير من الطلبة غير الاكفاء والفاشلين والذين يفتقرون الى ابسط المؤهلات العلمية وفي المقدمة منها افتقاد سمات التفكير العلمي الواجب توافرها في طالب الدراسات العليا بمرحلتي الماجستير والدكتوراه، بخاصة ان المعطيات اثبتت ان معيار الدرجة الحاصل عليها الطالب في مرحلة الدراسة الاولية ما عادت معيارا وافيا لتبيان ما اذا كان مستوفيا للمؤهلات المطلوبة. كما لم تبتكر الكليات معايير غير تقليدية تتناسب مع الاختصاص والتي من شأنها تحقيق اختيار موفق للطلبة الذين يرشحون لأن يكونوا مستقبلا مشاريع اساتذة جامعيين مرموقين ، فضلا عن عدم تحلي بعض الجهات المنفذة لتعليمات الوزارة بشأن القبول بالدراسات العليا بالمسؤولية الوطنية والحكمة العلمية التي تقف حائلا امام قبول طلبة غير مؤهلين لهذه المرحلة الدراسية المهمة.

ولذلك اصبحت الدراسات العليا ميداناً يصول ويجول فيه الاميون من الطلبة غير القادرين على انجاز الابحاث المطلوبة على وفق المعايير العلمية المعروفة ،الامر الذي دفع بعضهم الى الاستعانة بآخرين لكتابة البحوث بدلا عنهم لقاء مبالغ مالية ، وقد اتسعت هذه الظاهرة مؤخرا بشكل ملحوظ الى درجة حملت مكاتب متخصصة على رفع اللافتات المعلنة عن ذلك صراحة ودون استحياء اوخوف وامام انظار جميع الجهات المعنية . وهذا ما قلل من شأن الدراسات العليا ، وبالتالي من الاستاذ الجامعي ، فضلا عن التخريب المستقبلي لعملية التعليم والبحث العلمي ، ذلك ان العملية التعليمية من المشاريع ذات الجدوى الآجلة ولاشك في ان الاستناد الى اسس خاطئة سيقود لامحالة الى بناء هش في قادم الايام ، وبالمحصلة نكون ازاء استثمار فاشل في هذا المجال ، وهذا تفريط بالثروتين المالية والبشرية على حد سواء .وعليه فان القبول بالدراسات العليا بأمس الحاجة الى اجراءات نوعية يمكن من خلالها اختيار الطلبة المتمتعين بالمواصفات العلمية التي تؤهلهم لهذا المستوى الدراسي، ويقتضي ايضا من الجهات المنفذة تطبيقا متشددا لتلك الاجراءات ، وبعكسه لن نحصد سوى كفاءات وهمية بدت تباشيرها جلية في المرحلة الراهنة ، ما يدعو الى القول ان التوسع في القبول ليس بالضرورة اجراء صحيحاً.

كليات غير مؤهلة

من الاجراءات التي يمكن ان نؤشر عليها العديد من الملاحظات ان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قد وافقت على استحداث دراسات عليا في كليات مازالت غير مؤهلة لمثل هذا النوع من الدراسة، وبخاصة في جامعات وكليات المحافظات ، اذ لم تتمتع تلك الكليات بتجربة علمية كافية بسبب عمرها الزمني القصير،كما لم تتراكم بعد الخبرات العلمية المطلوبة في كوادرها، فضلا عن افتقادها البنى التحتية الملائمة ، ذلك ان هذه الكليات لم ترتب بعد آليات عملها في ما يتعلق بالمرحلة الدراسية الاولية ، فكيف الحال في الدراسات العليا ، وعلى هذا لم تتوفر المناخات العلمية التي تشعر الطالب بجسامة المسؤولية الملقاة على عاتقه ، وان الدراسات العليا تحول نوعي يقتضي منه استعدادات غير تقليدية ، بل كانت الدراسات العليا بالنسبة للكثير منهم اشبه بصف لاحق للمرحلة الرابعة ، وليس مرحلة مختلفة تفترض به التشبه بنموذج الاستاذ الجامعي من حيث جميع الاهتمامات بما في ذلك القيافة المميزة .والاقسى من ذلك ان هذه الكليات تفتقر الى مكتبة لائقة، وان ما تنطوي عليه مكتباتها لايغطي حاجة المرحلة الاولية وغيرها من المثالب التي لايتسع المجال لذكرها . ان المطالبة باستحداث دراسات عليا في هذه الكليات لم تكن دوافعها علمية ،بل تقف وراءها دوافع عديدة في غالبيتها مادية او لتكوين السير العلمية التي تبدو لغير العارف كبيرة بينما مخرجاتها يرثى لها ، وبالتالي لم تنتج هذه الكليات الكفاءات النوعية الا بحدود ضيقة ، لكنها بالمقابل رفدت التعليم العالي بالمئات من الكفاءات الوهمية التي نالت من المستوى العلمي المرموق للجامعات العراقية .

من مثالب الدراسة المسائية

لانجافي الحقيقة في القول ان الدراسة المسائية صارت في الغالب الاعم منح الشهادات المجانية لطلبتها ، فالدراسة فيها لم تكن بالكفاءة المطلوبة ، ومستوى الالتزام متدن الى ابعد حد ، وللعلاقات الشخصية اثر فاعل في الحصول على الشهادات وبأعلى الدرجات، وغيرها من المثالب التي يمكن ان تؤشر على هذه الدراسة ، وما يعنينا في هذا السياق ان طلبة الدراسات المسائية وجراء حصولهم على درجات عالية بطرق شتى اصبحوا منافسين اشداء لطلبة الدراسة الصباحية في القبول بالدراسات العليا ، وبذا استحوذ خريجو هذه الدراسة على كثير من فرص خريجي الدراسات الصباحية ، ومع اننا لسنا ضد طوحات المؤهلين منهم، لكن من المعلوم ان الدراسات العليا تقتضي تفرغا تاما للدراسة ، وهذا ما لم يتوفر في خريجي الدراسة المسائية المنشغلين بالكثير من الالتزامات، ومع ذلك يفترض ان لايكون قبول خريجي الدراسات المسائية على حساب خريجي الدراسة الصباحية الذين نعتقد ان الاستثمار فيهم اجدى نفعا.

إشراف علمي أم نفع مادي؟

ان التوسع في القبول لم يكن في العديد من الكليات متناسبا مع عدد الكوادر التدريسية المؤهلة للاشراف العلمي على الطلبة ، ما اجبر مجالس الكليات على اسناد اكثر من طالب للاستاذ الواحد ، ويصل الرقم احيانا الى اكثر من خمسة طلبة ، ومن غير المعقول ولا المنطقي ان يتمكن التدريسي من الاشراف على اكثر من طالب واحد ، بخاصة وانه محكوم بالعديد من المشاغل الجامعية كالمحاضرات وغيرها ،بدليل ان الكثير من الطلبة يشكون من اهمال المشرفين لهم ، او عدم تخصيص الوقت الكافي ، بل وصل الامر الى عدم قراءة النصوص التي يكتبها الطلبة ،وفي احيان لايعلم المشرفون بما قام به طلبتهم من خطوات حتى يوم المناقشة ، وتلك جريمة لاتغتفر ، ما يستدعي الوقوف ازاءها مليا ، ومع ذلك يصر الكثير من التدريسيين على رفده بالمزيد من الطلبة للاشراف ، وذلك بدوافع مادية بحتة وليس غير ذلك ، ليس هذا وحسب ، بل ان مجالس الكليات وبسبب نقص المشرفين يسندون الطلبة الى اساتذة معروفين بعدم كفاءتهم لحداثة تجربتهم ، او عدم تطوير امكاناتهم ، ماحمل بعض الطلبة على رفض هذا الاشراف والمطالبة باستبدال مشرفيهم، وهذا امر مخز ولايليق بالجامعة ، وعليه لابد من تحديد معايير علمية مدروسة بدقة لمسألة الاشراف ، ومنها ان قبول الطلبة في الدراسات العليا يفترض ان يتناسب مع عدد المشرفين ، بمعدل طالب واحد وفي اقصى حد طالبين لكل مشرف ، وان لاتقتصر شروط الاشراف على المرتبة العلمية للتدريسي ،بل تؤخذ بالحسبان مدة خدمته الجامعية كمؤشر على خبراته ، فضلا عن حصوله على ما يمكن ان نسميه (كفاءة الاشراف) من خلال شهادات يقدمها اساتذة كبار في ميدان اختصاصه تؤكد انه يمتلك الكفاءة المطلوبة للاشراف ، وان يكون له حضور علمي واعلامي ، ذلك ان الحضور الاعلامي يعد مؤشرا على كفاءة وانفتاح الاستاذ الجامعي على المجتمع ، اذ يبتعد الاستاذ الجامعي عن الخوض في ميدان الاعلام بمختلف اشكاله اذا لم يتوافر على جملة مؤهلات ، وهذا ما يفسر في جانب منه تقوقع التدريسيين داخل الحرم الجامعي والاكتفاء بإلقاء المحاضرات من دون ان يكون لهم دور واضح في المجتمع عبر القنوات الاعلامية وغير الاعلامية .

افتقاد معايير الجودة العلمية

يعترف اساتذة مرموقون بان انجازات الكثير من الباحثين في مرحلتي الماجستير والدكتوراه لايعتد بها، ولاتشكل قيمة علمية معينة، ومع ان البحوث التي يعدها الطلبة تمثل عمليات تدريب على تطبيق المنهج العلمي واكتساب المهارات البحثية وتنقية الطالب من انماط التفكير المتخلفة لصالح نمط التفكير العلمي ، الا ان بعض الطلبة لم يكتسبوا شيئا مما ذكر ، كما ان الرسائل والاطاريح التي اعدوها اصبحت امرا واقعا ، واذا ما تمت محاكمتها على وفق المعايير العلمية الحقيقية فأن العدد الاكبر منها سيمنى بالفشل، وليس ذلك بالامر الهين ، فغالبا ما يأخذ المناقشون امورا انسانية بالحسبان، فتمرر مشاريع فاشلة ،بخاصة تلك التي لم يبذل فيها المشرفون جهدا كافيا، ويكون الطالب فيها ضحية اهمال المشرف، كما تتحكم العلاقات بين المشرفين والمناقشين في مصير تلك الرسائل والاطاريح من حيث طبيعة المناقشات ومستوى الدرجة الممنوحة للطالب.وعلى العموم فان الدراسات العليا تفتقد معايير الجودة العلمية ، لذلك غالبا ما تأخذ عمليات التقويم انطباعات شخصية وتأويلات ذاتية ، وهي بذلك لاتعدو ان تكون وجهات نظر قد تخفق وقد تصيب ، وعليه نقول ان الدراسات العليا حلقة مفصلية مهمة تترتب عليها أمور عديدة من بينها ما يشكل خطرا على المسيرة العلمية برمتها ، بخاصة عندما تغرق المؤسسات العلمية بالكفاءات الوهمية ، لذا لابد من تأمل التجربة الراهنة واستنباط العبر منها وتحديد مواطن القوة والضعف لصالح ابتكار معايير علمية دقيقة تتناسب مع هذه المرحلة الدراسية الخطرة اذا ما اردنا الارتقاء بصناعة الكفاءات العلمية المؤهلة للمساهمة الفاعلة في خطط التنمية القومية .

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١ - لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.

٢ - يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.

٣ - ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com